Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 2, Issue 1 (2023) • P: 108 - 96
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

The effect of the morphological structure in determining the function of the grammatical phenomenon and its interpretation

Dr. Ahmad Hilal Al-Salaymeh
Ministry of Education | Jordan

Received:
18/10/2022
Revised:
28/10/2022
Accepted:
17/11/2022
Published:
30/03/2023

* Corresponding author:
Ahmadalsalaymeh@yahoo.com

Citation: Al-Salaymeh, A. H. (2023). The effect of the morphological structure in determining the function of the grammatical phenomenon and its interpretation. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 2(1),* 96 –108.
https://doi.org/10.26389/AJSRP.H181022

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Because the two disciplines overlap and are two sides of the same coin, and because it is challenging to study the grammatical phenomenon in isolation from the morphological structure, the study discussed the impact of the morphological structure on the explanation of the grammatical and linguistic phenomena. It also clarified the definition of the grammatical movement, its function, and the knowledge of its connotations. Additionally, the science of morphology and contemporary phonology cannot be used independently to determine the roles of the grammatical chapters. In an effort to support some of the adages of ancient scholars, phonology.

Additionally, the science of morphology and contemporary phonology cannot be used independently to determine the roles of the grammatical chapters. In an effort to re-establish the principles that the ancient scholars had originally outlined, phonology sought to rationalize some of their sayings.

Keywords: The function of morphological structure, short and incomplete nouns, sub-signs, the other pathogen, and the created herald.

أثر البنية الصّرفيّة في تحديد وظيفة الظّاهرة النّحويّة وتفسيرها

الدكتور / أحمد هلال السَّلايمة
وزارة التربية والتعليم | الأردن

المستخلص: ناقشت الدّراسة أثر البنية الصّرفية في تعليل الظَّاهرة النّحويّة واللغوية، وفي بيان تحديد الحركة الإعرابية ووظيفتها، ومعرفه دلالاتها لما في ذلك من تداخل بين العلمين، وأنّهما وجهان لعملة واحدة، وأن دراسة الظَّاهرة النّحويّة بمعزل عن البنية الصّرفية أمر صعب تحقيقه، وذلك لاستناد أحدهما على الآخر، وأن الأبواب النّحويّة لا تستقلّ وحدها في تحديد وظائفها عن علمي التّصريف وعلم الأصوات الحديث، فعلم الأصوات حاول إيجاد مسوغات لبعض أقوال العلماء القدامى في محاوله اطّراد قواعدهم التي أصّلوا لتقنينها.

الكلمات المفتاحية: دور البنية الصّرفية، الاسم المقصور والمنقوص، العلامات الفرعية، المعتل الآخر، المنادى المبني.

المقدمة

إنّ علم الصّرف علم له أهميته في الدّرس اللغوي، وذلك لأثره الظّاهر على المسائل أو الظّواهر النّحويّة، إذ يُؤثّر عليها، فيقوم بوصفها وتفسيرها، فهو علم مشترك مع علم النّحو العربي فلا يُستغنى عنه في وصف الظَّواهر النّحويّة، وعليه فإن النُّحاة القدامى، أمثال: سيبويه، والمبرّد، الزَّجاجي، والفارسي، وغيرهم، عندما أرادوا أن يضعوا الظواهر والمسائل النّحويّة في مصنفاتهم، وتصنيف كل المسائل في أبواب مستقلّة، ووصفها وتفسيرها بشكل مستقلّ، وذلك من جانب جمع العلاقة والتشابه بين الأبواب النّحويّة مع المباني الصّرفية المتشابه، التي تؤثر دلاليّا على بنية الكلمة، فالعلاقة بين علم الصّرف وعلم النّحو علاقة لا يمكن فصلها عن بعض، فلا يمكننا معرفة الموقع الإعرابي لكلمة ما دون معرفة البنية الصرفية لها؛ كي نحدّد وظيفتها الإعرابية والصّرفية، وفي بيان هذه العلاقة بين العلمين نستدلّ بقول القلقشندي: " وهل أنت إلا بضعة منّي؟، تسند إليّ وتنقل عنّي، لم يزل علمك باباً من أبوابي، وجملتك داخلة في حسابي، حتّى ميّزك المازنيّ، فأفردك بالتّصنيف، وتلاه ابن جنّي، فتبعه في التّأليف، واقتصر ابن مالك منك في تعريفه على الضّروريّ الرّاجب، وأحسن بك ابن الحاجب في شافيته، فرفع عنك الحاجب، وأنت مع ذلك كلّه مطويّ ضمن كتبي، نسبتك متّصلة بنسبتي وحسبك لا حق بحسبي." [(1)]

وقد ذكر ابن عصفور عن أهمية علم التّصريف للعاملين باللغة العربية، بقوله: "التّصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما: فالذي يبين شرحه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة؛ لأنّه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يُؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التّصريف"[(2)]، فيفهم من كلامه أنّ علم التّصريف يرتكز عليه المشتغل بالعربية في كافة مجالاته: النّحويّة، والصَّوتية، والدلالية، وغيرها، فهو الذي يُفسَّر ويوضّح المسائل والظواهر النّحويّة، وذلك عن طريق إيجاد العلاقة المتشابه في الباب النحوي مع البنية الصّرفية؛ وهذا إنْ دلّ فإنما يدلُّ على فطنة علمائنا القدامى في تصنيفهم لمؤلفاتهم وتفسير كل باب من الأبواب حسب المعنى، وجمعه بشكل مستقلٍ، وأقصد – بالمعنى – المعنى النحوي المتعلَّق بالمستوى النحوي والصّرفي.

وقد انطلق النحاة لتنظيم هذه الأبواب وجمع كل ما يتعلَّق بها من مفردات، وخصائص، وتراكيب، ووضع القاعدة المتعلَّقة بها مع خصائصها وملامحها على أساس نظرية العامل، التي حاولت اطّراد جميع المسائل في كافة الأبواب النّحويّة، إلا أنّ عملهم هذا قد شابه شيءٌ قليل من الخرم في بعض المسائل، إلا أنّ جهدهم يُشكر ويُحمد لهم، وهذا الخرم إذا قيس بالمسائل المطّردة، فإنه يُشكّل تقريباً ربع المئة من ذلك – والله أعلم-.

أدبيات الدراسة

أولا: الدراسات السابقة

وجدت دراسة سابقة في موضوع البحث، وهي للباحثة: لطيفة إبراهيم محمد النّجار، بعنوان: دور البنية الصرفية في وصف الظّاهرة النّحويّة وتقعيدها، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنية- عمان، سنة 1992م، وقد طبعت من قبل دار البشير- عمان، سنة 1994م.

ثانيا: أسئلة الدراسة

تُثير الدراسة طرح العديد من الأسئلة المهمّة في عمليه البحث، والتي يمكن إجمالها على النّحو الآتي:

1- هل يمكن الاستغناء عن البنية الصّرفية في تحديد وظيفة الظَّاهرة النّحويّة؟

(1) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ج14،ص241.

(2) ابن عصفور، أبو الحسن، الممتع الكبير في التصريف، ط1، مكتبة لبنان، 1996م، ص31.

2- هل للبنية الصّرفية أثر واضح في تحديد وظيفة الظَّاهرة النّحويّة؟
3- هل تعدّ تعليلات النحاة في وصف الظَّاهرة النّحويّة بالاعتماد على البنية قائمه على الافتراض العقلي؟
4- هل للتّعليلات الصّرفية الصَّوتية أثر في اطراد القاعدة واتساقها؟

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة للظاهرة النّحويّة، ومحاولة تفسيرها بما تتناسب مع روح المعنى العام للغة، وذلك وفق قواعد جمهور النحاة.

وتكمن أهمية الدراسة أيضا أنها جاءت لتقدّم تفسيرا لما وقع من إشكال في توجيه بعض آراء العلماء في أثر البنية الصّرفية في تعليل الظَّاهرة النّحويّة، وبيان وظيفته الإعرابية، وذلك بالاعتماد على الجانب الصَّوتي الذي من شأنه إيجاد تفسير لبعض المسائل النّحويّة التي شابها خرم في بعض القضايا.

ثالثا: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من جملة فرضيات نذكر اثنتين منها:

أولا: بعض تعليلات العلماء التي ذكروها في تحديد الوظيفة النّحويّة بالاعتماد على البنية الصّرفية قائمه على الافتراض العقلي.

ثانيا: إن محاولة تفسير العلماء لبعض الأبواب النّحويّة، والاعتماد على البنية الصّرفية ومحاولة إقحام نظرية العامل في كافّة الأبواب تعد سببًا رئيسًا لخرم قاعدة النّحويّة.

رابعا: حدود الدراسة

اتّخذت هذه الدراسة من البنية الصّرفية في تحديد الوظيفة الإعرابية لبعض الظواهر النّحويّة مادة رئيسة في التطبيق، وذلك بغية الوصول إلى الماهية في اطراد القاعدة النّحويّة، وقد تم الاعتماد في التوجيهات والآراء في ذلك من أمهات الكتب الأصيلة منها، وكذلك الحديثة في تحليل بعض المسائل.

خامسا: منهج البحث

اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي؛ إذ وجدته الأفضل لطبيعة المادّة في هذه الدّراسة، تمثّل ذلك في استقراء آراء العلماء، والاهتمام بالجانب التّحليلي بغية الوصول إلى رأي يتسم بالسّداد والجدة.

أثر البنية الصّرفية في تحديد وظيفة الظَّاهرة النّحويّة

ظهر أثر البنية الصّرفيّة في تحديد وظيفة الظاهرة النّحويّة وتفسيرها لموقع إعراب الكلمة أو الجملة في بعض الأبواب، ومن هذه الأبواب، ما يلي:

أولا: أثر البنية الصّرفية في الاسم المقصور.

هو الاسم الذي آخره حرف (ألف)، نحو: عُلا، و: عيسى، وقد عرّفه ابن مالك بقوله: "المقصور من الأسماء، هو الذي آخره ألف لازمة في الإعراب كلِّه"[(3)]، فيفهم من كلامه بأنّ هذا الاسم لا تظهر على آخره الحركات، وإنَّما تقدَّر عليه في أحواله الإعرابية جميعها من جرٍ ورفعٍ ونصبٍ، والعلَّة من عدم ظهور الحركة على البنية للاسم المقصور يعود إلى القول: "وإنما تقدّر فيه الإعراب جميعه، أعني: الرَّفع، والنَّصب، والجرّ، لتعذُّر الألف، فإذا قلت: (جاء الفتى)، فعلامة رفعه ضمّة مقدَّرة في الألف تعذُّراً.

(3) ابن مالك، الجياني، شرح الكافية الشَّافية، ج4، ص1759.

وإذا قلت: (رأيتُ الفتى): فعلامة نصبه فتحة مقدَّرة في الألف تعذراً، وإذا قلت: (مررت بالفتى)، فعلامة جره الكسرة مقدَّرة في الألف تعذّراً"[4].

إلا إنّ هذا التعليل الذي ذهب إليه العلماء القدامى بأنّ الألف لا يمكن تحريكها، بسبب التعذُّر، وقد فسَّرت البنية الصّرفية الصَّوتية للكلمة بأنّ الاسم المقصور، أو بأنّ الإعراب التّقديري لا يكون الإعراب للاستثقال أو التعذُّر، ذلك لأنَّ الألف والواو والياء عبارة عن (مدّ)، أو عن حركتين، والحركة لا تقدَّر عليها حركة، وهذا ما ذهب إليه زيد القراله بقوله: "لكون الألف حركة طويلة لا تحرّك) [5]، وتابعته بالقول لطيفة النّجار: "إن الألف لا تحرُّك بحركة، فهي مدَّة في الحلق وتحريكه يمنعها من الاستطالة، ويفضي بها إلى مخرج الحركة"[6].

على مقتضى ما سلف بيانه، فإنّ الإعراب التّقديري في المقصور يأتي لعلَّة التعذُّر، والتعذُّر يعني: الاستحالة، وذلك لعلَّة صوتية، كما أثبتتها البنية الصّرفية، فالألف صوت المد الوحيد الذي لا نظير له من أصوات اللين، ولذلك لا يمكن قلبه إلى صوت لين، فيبقى صوت مدٍّ[7]، ويمكن أن نثبت ذلك من خلال التقطيع الصَّوتي لكلمة (عيسى) (ص ح ح، ص ح ح).

نلحظ بأن المقطع الأخير (ص ح ح)، مكوَّن من حرف صائت، وحركة طويلة، وهذا يستحيل أن يظهر عليها حركة فوقها؛ لأنّ الحركة يستحيل أن تحمل حركة فوقها.

ويمكنني القول: إنّ كلَّ ما جاء في الاسم المقصور من تعليلات، فيدرج تحته الفعل المضارع المعتل الآخر (بالألف)، نحو: (يسعى)، وكذلك الأمر يقال في الفعل الماضي المعتل الآخر (بالألف)، نحو: (دنا)، و: (سعى)، و: (وعى)، وغير ذلك من الأفعال.

فالفعل (يسعى)، إذا أردنا أن نوضِّح التعذر بالتمثيل الصَّوتي، فيكون على النحو الآتي:

(يسعى) ⟵ (ص ح ص/ ص ح ح)، فنلحظ بأن المقطع الأخير للبنية الصّرفية تتكوّن من حرف وحركة مدٍّ، والحركة لا تحمل حركة على آخرها.

وكذلك الأمر بالنسبة للفعل الماضي المعتل الأخر، فإن ما جرى في الاسم المقصور والمضارع المعتل الآخر بالألف من تعليل، يقال: في الفعل الماضي.

ثانيا: دور البنية الصّرفية في الاسم المنقوص في حالتي الرَّفع والجرّ.

هو الاسم الذي ينتهي بالياء، وتقدَّر عليه الحركة في حالتي: الرَّفع والجرّ، نحو: (مررتُ بالرَّاعي)، و: (جاء الرَّاعي)، وتظهر على آخره الحركة إذا كان منصوباً، وقد أشار إلى هذا القول ابن جنّي: "فالمنقوص كلّ اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة، نحو: القاضي، و:الدَّاعي، وهذه الياء لا تدخلها ضمَّة ولا كسرة، وإن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء السَّاكنين، تقول في الرَّفع: هذا قاضٍ، يا فتى، و:مررت بقاضٍ، يا فتى، فأسكنت الياء استثقالاً للضمَّة والكسرة عليها، وكان التَّنوين بعدها ساكناً، فحُذفت الياء لالتقاء السَّاكنين، وبقيت الكسرة قبلها تدلُّ عليها"[8].

يستنتج من كلامه أنّ الاسم المنقوص في حالتي الرَّفع والجرّ، سواء أكان الاسم معرفاً أم نكرة، فإنَّ الحركة على آخر بنية الاسم تقدّر، والعلَّة في ذلك استثقال الضَّمَّة والكسرة على آخره، وأودُّ أن أذكر بأن الياء الموجودة في نهاية بنية الكلمة في الاسم المنقوص هي ياء (مدٍّ)، وليست بـ (لين)، كما هو الحال في حالة النَّصب، وقد أشار إلى ذلك

(4) المرجع نفسه.

(5) القراله، زيد، التوجيه الصوتي للإعراب التقديري، دراسة في إعراب المنقوص والمقصور، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية، ص156.

(6) النجار، لطيفة، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحويَّة وتقعيدها، دار البشير- عمان، 1993م، ص166.

(7) انظر: القراله، التوجيه الصوتي للإعراب التقديري، ص156.

(8) ابن جنّي، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص24.

زيد القرالّه، فقال: "ومهما كان الأصل في تشكيل ياء المنقوص، فإنّما تظهر بوصفها (ياء مدٍّ) كسرة طويلة في حالتي الرَّفع والجرّ، وأمّا في حالة النَّصب، فتظهر بوصفها ياء لين"[9].

وفي حقيقة الأمر نلحظ بأنّ الاسم المنقوص ينتهي بياء مدٍّ، والمدُّ عبارة عن حركتين تشكّل المقطع (ح ح)، ومن المستحيل أن يقدّر الحركات على بعضها بعضاً، فالحركة لا تحمل حركة، ويمكن أن أوضِّح ذلك من خلال التّفسير الصّرفي لبنية الكلمة التّركيبيّة، وذلك بالاستشهاد بقول نبال نزال: " إنّ التّفسير الصَّوتي لهذه الظَّاهرة وجود المزدوج الحركي في البنية التّركيبيّة للكلمة، ممّا يؤدّي إلى حذفها عند تنويني الرَّفع والجرّ، لتشكِّل المزدوج الحركي غير المرغوب فيه، وذلك على النّحو الآتي:

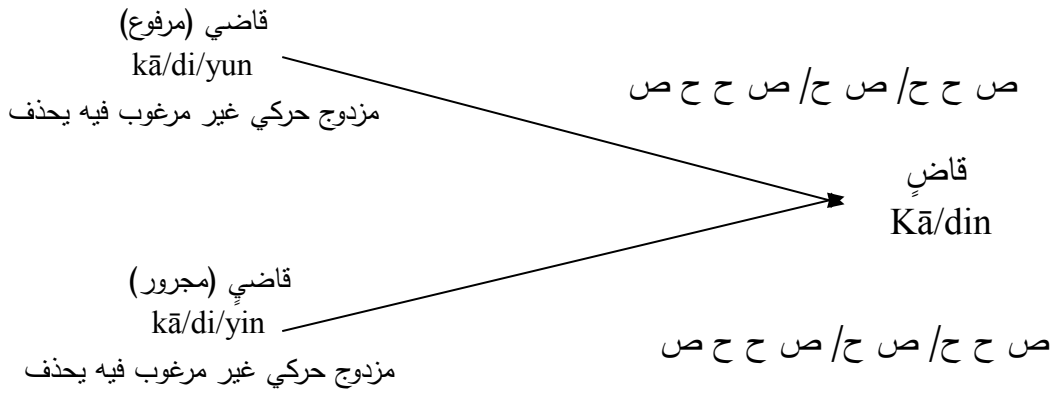

وخلصت بعد ذلك إلى حذف المقطع الأخير، المقطع القصير (di)، لأنّ العربية تهرب من الوقوف على مثل هذا المقطع، وعليه قد تمّ اختيار ما يلي، وهو الوقوف على التَّنوين: مقطع ساكن/ din/[10].

وقد فسَّرت نبال نزال علَّة حذف الياء في الاسم المنقوص؛ وذلك لوجود مزدوج حركي غير مرغوب، في حالتي الرَّفع والجرّ، وهذا ما قاله القرالّه إلى ذلك من قبل بقوله: "أمّا تقصير (ياء المد) تكوَّن من (ص ح ح ص)، في مثل: (هذان قاضينْ/ والتقيت بقاضينْ)، إذ التَّنوين نون ساكنة، وذلك أغلق المقطع بدخول هذا التَّنوين، ولما تتسم به أصوات المد من مرونة؛ لكونها حركات طويلة، فإنّ الياء تقصَّرها، فيتغيّر بناء المقطع على النحو الآتي:

قاضين ←(ص ح ح/ ص ح ح ص)[11]، ومن ثمَّ بيَّن حقيقة التَّنوين الموجود في نهاية بُنيتِهِ بقوله: "فالتَّنوين في حقيقته هو نون ساكنة، وبدخوله على الكلمة، فقد أدّى إلى إغلاق المقطع ليتشكل المقطع (ص ح ص)، وهو غير مفضّل، ولمّا أدى دخول النون إلى تشكيل هذا المقطع (ص ح ص)[12]، فقد حصل الاجتراء في ياء المدِّ ليتغير البناء المقطعي في ياء المد ليتغير البناء المقطعي، وبناءً على ما تقدَّم يمكن أن يقال: في إعراب المنقوص في حالة ثبات صوت الياء في الرَّفع والجرّ: إنه مرفوع أو مجرور، ودليل رفعه أو جرّه ثبوت ياء المدِّ"[13]، وقد أشار إلى هذا الرّأي والتّعليل حازم كمال[14].

(9) القراله، زيد، التوجيه الصوتي للإعراب التقديري، ص142.

(10) انظر: نزال، نبال، التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، رسالة دكتوراه، اليرموك- الأردن، 2004م، ص31.

(11) القراله، التوجيه الصوتي للإعراب التقديري، ص142.

(12) كتابة المقطع قد سقطت سهواً من الباحث، أو خطأ طباعي.

(13) القراله، التوجيه الصوتي، ص150.

(14) انظر: كمال الدين، حازم، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء اللغة الحديثة، د.ط، مكتبة الآداب، د.ت، ص149-150.

وأرى أنّ ما ذهب إليه كل من زيد القراله، ونبال نزال وغيرهما في إثبات المد في حالتي الرَّفع والجرّ صحيح بأنّ الياء لم تحذف في بُنيتها الصّرفية، وإنّما قُصِّرت للتَّخلُّص من مقطع غير مرغوب به، والعربية تتحاشاه، على ما سلف تعليل بيانه.

ويندرج ضمن الاسم المنقوص، الفعل المضارع المعتل الآخر (بالياء) في حالة الرَّفع، نحو: يقضي الحاكم بالعدل.

فالفعل (يقضي)، فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة المقدّرة على آخره، منع من ظهوره الثقل، ولو أردنا أن ندرسها من ناحية البنية الصّرفية الصَّوتية، نحو:

(يقضي) ←(ص ح ص/ ص ح ح)، لوجدنا أن الياء في آخر الفعل عبارة عن (ياء مدٍّ)، والحركة لا تقبل أن يظهر عليها حركة، أو الحركة لا تحمل حركة.

فيفهم من ذلك بأن التّقدير جاء لأصل القاعدة الرئيسة أو الأصولية، وهي ظاهرة نحويَّة، وعند عدم ظهورها لجأ النُّحاة إلى بنية الكلمة (الصّرفية)، لمعرفة عدم ظهورها، حيث وضعوا العلَّة في ذلك، وقام التعليل الصَّوتي الصّرفي بتوضيحها وتفسيرها أكثر من الناحية النّحويّة، لما فيها من اطّراد للقواعد المقيسة عند العلماء.

رابعاً: دور البنية الصّرفية في الأسماء والأفعال المعربة بالعلامات الفرعيَّة.

ذهب العلماء إلى تحديد العلامات أو الحركات بأنها تكون في أواخر الكلمة، وهي تكون نتيجة لعامل لفظيّ أو معنويّ، وبأنَّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات الأصليّة، وهي الضَّمَّة في حالة الرَّفع، والفتحة في النَّصب، والكسرة في حالة الجرّ، والسّكون في حالة الجزم، إلا أنَّ هناك أبواباً في النَّحو، جاءت مخالفة للأصل، فأُعربت بالعلامات الفرعيَّة، وهذا ما قاله الزّمخشري بقوله: "اعلم أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فَرْعٌ عليها، وإنَّما كان الإعراب بالحركات لوجهين: أحدهما: أنَّا لمَّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى، لأنَّها أقلُّ وأخفُّ، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجَّة إلى التّكلُّف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها – أعني الحركات- دون غيرها، ممّا أعرب به، وقدِّر غيرها ولم تقدُّر هي به.

الوجه الثاني: أنّا لمَّا افتقرنا إلى علامات تدلُّ على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكلم مركبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأنّ العلامة غير المعلَّم، كالطّراز في الثّوب، ولذلك كانت الحركات هي الأصل؛ هذا هو القياس، وقد خولف الدّليل، وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه"[15]. وتابع كلامه عن الأبواب التي خرجت عن حيّز الاسم المفرد المعرب بالحركات الأصلية وقال: "وذلك في مواضع، منها: الأسماء السّتة المعتلَّة؛ إذا كانت مضافة[16]، ومنها (كلا)، ومنها التّثنية، والجمع السَّالم"[17].

يفهم ممَّا سلف بيانه من كلام الزمخشري بأنّ ما ذهب إليه العلماء السَّابقون والمحدثون من تعليل لإعراب هذه الأبواب وتوجيهها – أعني – المعربة بالعلامات الفرعية، ومما حصل فيها من تكليف وتعقيد منشؤه القول: إنّ الأصل في الإعراب للحركات الظَّاهرة أو المقدَّرة، وذلك يعود لوجود عاملٍ أثَّر في البنية الصّرفية، فظهرت العلامات الإعرابية، إلا أنّهم عندما قعَّدوا اللغة قد واجههم في بعض الأبواب أو التّراكيب والمسائل التي تخرج عن هذه القواعد، والأصول التي أصَّلوها، فنراهم يضطرون إلى توجيه هذه التّراكيب، فيخضعونها على وفق القواعد والأصول، ويسيرون في تفسيرها إلى اللجوء للبنية الصّرفية، فيقومون بتعليلها أو بتعليل الظَّاهرة النّحويّة بظاهرة صرفية، وذلك كي يتحقق القياس، وينسجم الاطّراد للقاعدة الأصولية التي أصَّلها النّحاة، وهذا يمكن أن نتمثله بما يلي:

(15) ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص152، وانظر: السيوطي، جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج1، ص82.

(16) يقصد غير المضاف إلى ياء المتكلّم.

(17) ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص153.

1- الأسماء السِّتة:

وهي: أبٌ أخ، حمٌ، ذو، فو، هنٌ، ونصَّ الزجاجي بقوله: "إنّ الواو علامة رفع في أسماء معتلَّة مضافة، وهي: أخوك، أبوك، حموك، ذو مال، وأنّ الألف، إنما هي علامة نصب في الأسماء، وذلك، نحو: رأيت أخاك، و: رأيت أخاك، و: رأيت أباك، وما أشبه ذلك، وأن الياء، هي علامة الخفض فيها، وذلك نحو: مررت بأخيك، ومررت بأبيك"[18]، وتابع كلامه عن هذه الحروف معلّلاً إيَّاها بقوله: "إنّ هذه الحروف هي نفس الإعراب نائبة عن الحركات"[19].

ونجد من هذا الكلام بأنّ الأسماء الخمسة أو السَّتة تعرب بالحروف التي هي امتداد للحركات القصيرة، وهنا نجدهم يعودون إلى البنية الصّرفية لتفسير الظَّاهرة النّحويّة، وفي هذا المجال نأخذ الرَّأي الذي يُقرب من التعليل الواضح والقريب من روح اللغة وواقعها، وهو الرأي القائل: "بأنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وأنّ هذه الحروف إنَّما هي إشباع صوتي لتلك الحركات، يعني: أنّ هذه الأسماء السِّتة معربة بحركات قصيرة إذا فُصلت عن الإضافة، وأنّها معربة بالحركات المشبعة (أصوات المد) صوتيَّة تتمثُّل في الدّلالة على انتهاء الأسماء من نطق الكلمات والدّلالة على الفصل وعدم الإضافة"[20].

وهذا الرَّأي يميل إليه الباحث لما فيه من توجيهٍ مقنعٍ بعيد كلّ البعد عن الفلسفة والآراء غير المنطقية، والتي لا تنسجم مع روح اللغة، لذلك أرى بأنّ في تعليلنا لهذه الظَّاهرة أنّنا رجعنا للبنية الصّرفية الصَّوتية التي لا غنى عنها، وذلك كي تطرد عليه القاعدة اللغوية.

2- المثنّى، وجمع المذكر السالم:

من المعروف أنّ المثنّى يكون فيه زيادة ألف ونون أو ياء ونون على الاسم المفرد في البنية الصّرفية، وجمع المذكر السَّالم، يكون بزيادة واو ونون أو ياء ونون على البنية الصّرفية للكلمة، والعلماء اللغويون ذهبوا إلى إعراب الظَّاهرة النّحويّة في هذين البابين بالرّجوع إلى البنية ، وذكروا تفسيراتهم وتعليلاتهم على أساسها، وذلك من بغية الوصول إلى المعنى الدلالي، وهم بذلك تخلّو عن الأساس الذي وضعوه بأنّ الحركات تظهر على نهاية الاسم أو على حرف الإعراب، وعندما تفاجاؤوا بمثل هذه الأبواب، رجعوا لتوضيح هذه القاعدة على أساسين البنية الصّرفية لتوضيح الظَّاهرة النّحويّة، وهم يقولون عن علَّة الإعراب للمثنى وجمع المذكر السَّالم على رأي ابن جني بقوله: "إنّ التّثنية أكثر من الجمع بالواو، ألا ترى أنّ جميع ما يجوز فيه التّثنية من الأسماء، فتثنيهُ صحيحة، لأنّ اللفظ واحدهما موجود، وإنَّما زيد عليه حرف التّثنية، وليس كل ما يجوز جمعه يجمع بالواو، ألا ترى أنّ عامَّة المؤنّث، وما يَعقِل لا يُجمع بالواو، وإنّما يُجمع بغير الواو إمَّا بالألف والتاء، وإمَّا مكسَّراً، وذلك نحو: معلمة، معلمات، و: زيد، زيود.

فالتّثنية إذن: أصبح من الجمع، لأنّها لا تُخطئ لفظ الواحد أبداً، فلما شاعت فيمن عَقَل، وفيما لا يَعقل، وفي المذكَّر والمؤنَّث، وكان الجمع الصَّحيح إنّما هو لضربٍ واحدٍ من الأسماء، كانت التّثنية أوسع من الجمع، فجعلوا الألف الخفيفة في التّثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثّقيلة في الجمع القليل ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفّون"[21].

كما إنّه قد ذكر في (باب حركة نوني التّثنية والرَّفع)، بقوله: "وحركة نون التثنية كسرة، وحركة نون الجمع الذي عليه حدّ التثنية فتحة، وكلتاهما متحركة بالتقاء السَّاكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت

(18) الزجاجي، الجمل في الجمل، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1984م، ص3-5.

(19) ابن الخشَّاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية-دمشق، 1972م، ص54.

(20) القراله، زيد، حول التعليل الصوتي للظواهر النحوية، حولية مجمع اللغة العربية- ليبيا، م9، ع9، ج2، 2012م، ص28.

(21) ابن جنّي، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، ط1، دار أسامة- بيروت، 1987م، ص71.

نون التثنية أولى بالكسرة من نون الجمع، لأنها قبلها ألف، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة فاعتدلاً، وقبل نون الجمع واو، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر"[22].

يظهر لنا ممّا سلف من قوله، إنّ النُّحاة القدامى، قد عمدوا إلى تعليل الظَّاهرة النّحويّة، نحو: (معلمانِ)، و: (معلمونَ)، إلى الرُّجوع إلى البنية الصّرفية لمعرفة الدّلالة أو لمعرفة دلالة اللفظ، حيث قاموا بتفسيرها على أساس البنية الصّرفية وتوضيحها؛ كي يتخلّصوا من المُشكل الذي وقعوا فيه، إلا أنّهم قد وقعوا في محظورٍ، ألا وهو أنهم قالوا إنّ الحركة تظهر على نهاية حرف الإعراب، وهذا لا يتوافق في تفسيرهم لباب المثنّى ولباب الجمع السَّالم، كما إنّهم فسَّروا الفرق بين المثنّى والجمع السَّالم أيضاً من خلال البنية الصّرفية للكلمة للدّلالة على ظاهرة نحويَّة، فقالوا: إنّ نون المثنّى مكسورة خلافاً عن نون الجمع المفتوحة، وفرقاً لها.

وذكر أنّ الألف علامة على التّثنية، والواو دالّة على الجمع المذكّر السَّالم، وهذا الكلام يدرج من ناحية التّعليل الصّرفي للظّاهرة النّحويّة، إلا أنّ هناك رأياً أقرب للصَّواب من هذا، ويستند على دليل أقرب للعقل، وهو الرأي القائل: إنّ الألف في حالة الرَّفع ما هي إلا صوتُ مدٍّ وضمير تثنية، وأنّ الياء في حالتي النَّصب والجرّ، إنّما هي ضمائر تثنية، وفي الوقت نفسه إعراب ودلائل عليه[23].

وأمّا فيما يخصُّ جمع المذكّر السَّالم، فإنّ الباحث يميل إلى الرّأي القائل: إنَّ الواو والياء فيه صوتا مدّ، وهما عبارة عن حركتين، وأنّهما يدلان على وظيفتين: الأول يدلُّ على قيمة الجمع، والثَّاني: أنه يتضمَّنُ علامة الإعراب[24]، وبذلك فهو يحمل وظيفتين مثله مثل المثنّى في آنٍ واحدٍ.

وقد أطلق الصّرفيون على علامة التّثنية، والجمع باسم مورفيمات، وفي ذلك يقول عبد القادر عبد الجليل: بأنّ المثنّى والجمع المذكر السَّالم يُضاف في نهايتهما لواحق على الاسم المفرد، وهذه اللواحق، هي عبارة عن مورفيمات تحمل دلالاتٍ، وقيمًا وظيفية توجه البنى الصّرفية، وتساعد على استيعاب حالات التّباين اللغوي، فلهما دلالات صرفية: الدّلالة على التّذكير وعلى المثنّى والجمع، وعلى نسبة العددية، نحو: جاء مهندسانِ، مهندسونَ، رأيت المهندسَيْنِ، المهندسِيْنَ، و:مررت بمهندسَيْنِ، بمهندسِيْنَ[25].

3- الأفعال الخمسة:

إنّ الأفعال الخمسة، هي أفعال مضارعة، تُرفع بثبوت (النّون)، نحو: يدرسونَ، و: تُنصب و:تُجزم بحذف النُّون، نحو: لن يدرسوا، ولم يدرسوا، وما شابه ذلك، وفي ذلك يقول ابن جنّي: "فإذا ثنيت الضَّمير أو جمعته للمذكّر، أو خاطبت المؤنَّث كان رفعه بثبات النّون، ونصبه وجزمه بحذفها، تقول: أنتما تقومانِ، و: هما يقومانِ، و: أنتم تقومونَ، و: هم ينطلقونَ، و: أنت تذهبينَ، و: تنطلقينَ، و:لم تقوما، و: لم ينطلقا، و: لم تذهبوا، و: لم ينطلقوا، و: لم تفعلي، و: أحبُّ أن تتفضّلي، و: كذلك أيضاً تقول أنتما ترميانِ، و: ولا ترميا، و: وأنتم تخشونَ، و: لن تخشوا، و: أنت تغزين، و: أحب أن تغزي، ولم لم ترضي"[26].

نلحظ من كلامه أنّ العلماء اللغويين قد اعترضهم بابٌ من أبواب النّحو، الذي لا يسير على اطّراد القاعدة التي أصّلها العلماء، وهي أنّ الحركة التي تظهر على آخر الفعل هي حركة إعراب، فإذا ما أرادوا تفسير الأفعال الخمسة جعلوا إعرابها في حالة الرَّفع ثبوت النُّون، وفي حالتي النَّصب والجزم حذف النُّون، حيث قاموا بتفسير هذه الظَّاهرة النّحويّة بالنَّظر والرُّجوع إلى البنية الصّرفية، وتفسير ما جرى فيها من تغيرات، وإنّ الذي أوضح وجودها وحذفها هي

(22) ابن جنّي، علل التثنية ، ص85-86.

(23) انظر: القراله، زيد، حول التعليل الصَّوتي للظواهر النحويَّة، ص36.

(24) المرجع السابق، ص44.

(25) انظر: عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية (8)، 1998م، ص365-375.

(26) ابن جني، اللمع في العربية، ص125.

البنية الصّرفية، وكذلك الأمر عند إسناد هذه الأفعال الخمسة لواو الجماعة ولألف الاثنين ولياء المخاطبة للفعل المضارع المعتل الآخر، نلحظ وجود تغييرات في بنية الكلمة، وقد علّل العلماء حذف حرف المدّ من آخر الفعل المعتل بحذف حرف المد، نحو:

يَخْشُوْنَ، فأصلها ⟵ يخشى + ون

وعند تقطيعها صوتياً يظهر لنا ⟵ ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح ص.

وعندها، يظهر لنا مقطع مرفوض ولا تُجيزه العربية، فقاموا بتقصير حرف المد وإبدال الواو المدية إلى لين، لتصبح:

يخشَوْن ⟵ فتصبح ⟵ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح

والذي ظهر من التّغيرات لبنية الكلمة ما يلي:

1. تقصير حرف المد (ى)، ليصبح حركة فتح.
2. تحويل واو المد إلى واو لين.
3. لا يوجد حرف محذوف كما فسَّروا.

نلحظ بأنّ الذي أوضح إعراب هذه الكلمات والأفعال هو الاستناد على بنية الكلمة نفسها.

4- جمع المؤنّث السَّالم:

هو اسم جمع للمؤنّث، ويكون بزيادة (ألف وتاء) على الاسم المفرد، فيُرفع بالضّمّ، ويُنصب ويُجرُّ بالياء، وقد أشار المبرّد بقوله: "فهو الجمع في المؤنّث نظير ما كان بالواو والنون في المذكّر؛ لأنَّك فيه تسلِّم بناء الواحد كتسليمك إيَّاه في التّثنية، والتاء دليل التّأنيث، والضّمَّة على الرَّفع، واستوى حفظه ونصبه، كما استوى ذلك في: مسلمينَ، والتَّنوين في: مسلماتٍ عوض عن النّون في قولك: مسلمين"[(27)].

يظهر لنا من كلامه أنّه علَّل سبب النَّصب بالكسرة في جمع المؤنّث السَّالم، قياساً على نون الجمع، وهذا التّعليل يُوضَّح أنّ العلماء قد فسَّروا هذه الظَّاهرة بالرُّجوع على أساسين البنية الصّرفية للكلمة، وعلى أساس تقسيمها من ناحية التّذكير والتّأنيث، وهي أسس صرفيّة بحتة، وقد ذهب رمضان عبد التَّواب إلى تفسير العلَّة في نصب جمع المؤنَّث السَّالم، وهو مفاد رأيه : أنّ هناك في اللغة العربية قانون يُعرف بقانون المخالفة، حيث قاسم أو علَّل نصب وجمع المؤنَّث السَّالم بكسرة عوضاً عن الفتحة[(28)].

يفهم من تعليله لجمع المؤنَّث السَّالم بشيء أقرب للقبول عن تعليل القدامى، حيث يشترك التّعليل الصّرفي مع علم الأصوات الحديث في تفسير الظَّاهرة النّحويّة وتعليلها.

خامسا: دور البنية الصّرفية في إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، وإعراب الأمر المعتل الآخر:

يُعرب الفعل المضارع المسبوق بأداة جزم في المعتل الأخر بحذف حرف العلَّة من آخره، والحركة على آخر الحرف تدلُّ على الحرف المحذوف، نحو: لم يدعُ، و: لم يقضِ، و: لم يسعَ، وقد ذكر ابن بابشاذ بقوله: "والحذف في الأفعال المعتلة، وفي الأفعال التي علامة رفعها ثبات النون، مثاله: لم يدعُ، لم يسعَ، ولم يخشَ"[(29)].

وقد ذكر علماء اللغة عن إعراب الأمر المعتل الآخر قولهم: إنّ ما يُجزم مضارعه يبنى أمر، وفي هذا القول أشار المرادي قوله: "وأمَّا الأمر: فإنّه يبنى على ما يجزم به"[(30)]، وفي حقيقة هذا الأمر أو هذا القول نجد بأنّ هذا الباب

(27) المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص331.

(28) انظر: عبد التواب، رمضان ، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص66.

(29) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية- الكويت، 1977م، ج2، ص240.

(30) انظر: حازم، كمال الدين، دراسة في قواعد النحو، ص208.

لم يفسر أو أنّه لم يطّرد مع قواعدهم التي أصَّلوها، فعلّلوا بحذف حرف العلَّة من أصل البنية الصّرفية، وذلك برجوعهم للبنية، عند عدم ظهور الحركة على نهاية حرف الإعراب، إلا أنّ هذا التعليل كان قاصراً حيث قام التعليل الصَّوتي المشترك مع البنية الصّرفية في توجيه مغاير أكثر إحكاماً واتّساقاً مع روح اللغة وطبيعتها، فيقال: إنّ الحرف الأخير من هذه الأفعال لم يحذف، وإنّما تقصَّر، وبعبارة أوضح حُوّل من حركة طويلة إلى حركة قصيرة، دليل ذلك حينما ننطق مثل هذه الكلمات، والتي يمكن أن نكشف عنها بعملية التّقطيع الصَّوتي لها، فالكلمات:

لم يدعُ ⟵ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح

لم يقضِ ⟵ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح

فظهر لنا أن الحرف الأخير لهذه الأفعال لم يحذف قطعاً، وإنّما تمَّ تقصيره، فهو بعد أن كان (ص ح ح)، فصار (ص ح)، وظهر أنّ الحذف فيه خطيّاً لا نطقيّاً، فصار فيه اختصار كمي.

وما قيل في إعراب الفعل المضارع المجزوم المعتل الأخر، يُقال أيضاً في بناء فعل الأمر المعتل الآخر، وهذا يُوضّح لنا بأن البنية الصّرفية كشفت لنا عن تعليل لظاهرة نحويَّة، وبيان وظيفتها، وهي تفسير أقرب لروح الطّبيعة، والتي يمكن أن نتمثّل لتوضيح الفعل الأمر على النّحو الآتي:

اقضِ ⟵ ص ح ص/ ص ح

ادعُ ⟵ ص ح ص/ ص ح

اسعَ ⟵ ص ح ص/ ص ح، فالمقطع الأخير يوضّح تقصير حرف المدّ، وليس حذفه بالكامل، كما علّل له القدامى، فالبنية الصّرفية وضّحت ظاهرة نحويَّة وفسّرتها.

سادسا: دور البنية الصّرفية في إعراب المنادى:

إنّ المنادى من الأساليب الإنشائية في اللغة العربية، ويُعرّف بأنّه: "هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب "أدعو"، والمطلوب إقباله يشمل المحسوس وغيره"[31]، والمنادى يقسم إلى قسمين:

أ- معرب، ويشمل على ثلاثة أنواع:

1. النّكرة غير المقصودة، نحو: يا مؤمناً، طوبى لك.
2. المضاف، نحو: يا طالب العلم، اجتهد في دروسك.
3. الشّبيه بالمضاف، نحو: يا قاضيّاً الحقَّ ،وفقك الله.

ب- مبني، ويشمل على قسمين:

1. العلم المفرد، نحو: يا محمدُ، أقبل.
2. النّكرة المقصودة، نحو: يا شرطيُّ أسرع.

ذكر علماء اللغة، بأنّ الأصل في إعراب المنادى بأن يكون منصوباً، وهذا ما قاله العكبري، بقوله: "والمنادى منصوب اللفظ والموضع، واختلف في ناصبه"[32]، وكذلك أشار إلى القول إبراهيم مصطفى: "فأمَّا المنادى فليس بمسندٍ إليه، ولا بمضاف، فحقّه النَّصب على الأصل الذي قرَّرناه، وهو منصوب في كل أحواله إلا حالة واحدة يضمُّ فيها، وهي أن يكون – كما يقول النحاة – علماً مفرداً أو نكرة مقصودة"[33].

(31) انظر: ناظر الجيش، شرح التسهيل، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 1428هـ، ج7، ص3530.

(32) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، ط1، دار الفكر- دمشق، 1995م، ج1، ص329.

(33) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم- القاهرة، 2012م، ص47.

فالعلماء قرَّروا أنَّ الأصل في المنادى يكون منصوباً، إلا أنّهم تفاجاؤوا في القسم الثّاني من المنادى المبني – العلم والنكرة المقصودة – حيث لم يأتِ على اطّراد القاعدة التي أصَّلوها، فمن المعروف بأنّ الظَّاهرة النّحويّة تهتمّ بحرف الإعراب الذي يكون في نهاية الكلمة، والذي له دور مهمّ في التّحليل النَّحوي، حينها رجعوا العلماء يعلّلون هذه الضَّمّة بالرّجوع إلى البنية الصّرفية وتفسيرها كونها هي المحدّدة لهذه العلامة، وكذلك الأمر يُقال: في المنادى المندوب، والاستغاثة، وفي تابع المنادى[34]، وكلّ هذا الخرم سببه البحث عن العامل لهذه الحركة.

سابعا: دور البنية الصّرفية في إعراب المنوع من الصرف.

إنّ الممنوع من الصَّرف هو اسم يُرفع بالضَّم، وينصب بالفتحة، ويجرُّ أيضاً بالفتحة بدل الكسرة، وهو موضع خلاف العلماء قديماً وحديثاً، فقد حدَّدوا له شروطاً تمنعه من الجرّ بالكسرة وقيّدوه في بعض الأبنية، إلا أنّه لم يطّرد وينساق على الأصل الذي وضعوه، فهناك بعض الأسماء مصروفة ممنوعة، والعكس يُقال، وفي هذا المقام يقول ابن الحاجب: "غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها، وهي:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ووزن فعل وهذا القول تقريب

مثل: عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعد يكرب، وعمران، وأحمد.

وحكمه أن لا كسر ولا تنوين، ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب مثل: ﴿**سَلاسِلا وَأَغْلالا**﴾[35]، وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث"[36].

إنّ الممنوع من الصّرف من الدراسات الصّرفية المهمّة؛ لأنّه يبحث عن بنية الكلمة، فتمنع وتصرف بسبب بنيها من تعريف وتنكير وتأنيث، وإفراد وجمع، وغيرها من العلل التي علّلوها، فقد حُددت الوظيفة النّحويّة والإعراب والمعنى من خلال البنية الصّرفية التي أثّرت في الظَّاهرة النّحويّة وتحديد وظيفتها، فأبانت لها الحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية للاسم الممنوع من الصَّرف.

ثامنا: أمثلة على التّداخل بين المسائل النّحويّة وأثر البنية الصّرفية عليها.

1- التّعدّي واللزوم:

إنّ التعدّي واللزوم، هما من الأبواب والتّراكيب النّحويّة، فهما يقومان بوظيفة نحويَّة في التّركيب، نحو: ذهب محمد إلى المدرسة. (فذهب)، فعل (لازم)، وإذا أردنا أن نجعله متعديّاً، نُضيف له أحد أحرف الزّيادة، وهذه الأحرف متعلّقة ومرتبطة بالمبحث الصّرفي، وذلك عند تحويلنا للفعل (ذهب)، فيصبح: أذهب محمد أخاه إلى المدرسة، فنجد من ذلك المثال، بأنّ هذا التّغيير والزيادة على بنية الكلمة والزّيادة هي مباحث صرفية، حدَّدت وظيفة نحويّة وذلك بجعل الصِّيغة مرفوعةً أو منصوبةً، وقد حدَّدت الحالة الإعرابية لها أيضاً، فالمبحث مبحث صرفيٍّ حدّد تركيبة أو ظاهرة نحويّةً لها وظيفتها ومعناها.

2- الفعل المبني للمجهول، والمبني للمعلوم:

من المعروف بأنّ الفعل المبني للمجهول يُصاغ من الماضي بضمِّ الأول وكسر ما قبل الآخر، نحو: (كُتِبَ)، والمضارع يُصاغ بضمِّ الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: (يُكْتَبَ)، إنّ التغيير الحاصل في بنية الكلمة (يُكْتَب)، (كَتِب)، هي

(34) انظر: السلايمة، أحمد هلال، العلة النحوية بين الاطّراد والاضطراب دراسة في كتب العلل، رسالة ماجستير، جامعة آل لبيت، 2018م، ص59-62.

(35) القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية4.

(36) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، ط1، 2010م، ص12.

تغيير ودراسة مبحث صرفي، حيث أثّر في الظّاهرة النّحويّة، وحدّد على أساسها وظيفة نحويَّة وحالة نحويّة، فكما أنّه حدّد المعنى والدّلالة.

3- مسوِّغات الابتداء بالنّكرة:

من المعروف بأنّ المبتدأ لا يجوز الابتداء به إلا معرفةً على ما سلف بيانه من هذا المبحث في موضعه، إلا أنّهم (النّحاة) أجازوا الابتداء به نكرة إذا سبق باستفهام ونفي، أو إذا جاء المبتدأ مصغّراً، وغيرها من المسوِّغات[37]، وإنّ ما يهمُّنا هنا مجيء المبتدأ مُصغّر، حيث استخدم النُّحاة البنية الصّرفية (التصغير) لتحديد وظيفة نحويّة، نحو: وُجَيَل عندنا.

4- المشتقات والمصادر الصريحة وغير الصريحة، و فعلا التعجُّب القياسيان:

نجد بأنّ هذه الأبواب قد اشتركت بين الأبواب الصّرفية التي فسّرت وحدَّت الحالة الإعرابية والوظيفة والدّلالة، وهي مصطلحات مشتركة بينهما كل له وظيفته، فمنها في الاشتقاق وفي كيفيته، ومنها في الحالة الإعرابية.

الخلاصة.

بناءً على ما سلف بيانه من دراسة أثر البنية الصّرفية في الظّاهرة النّحويّة، وما جاء مشفوعاً به من ذكر الأمثلة التي بيّنها الباحث، ودلّل على أثر البنية الصّرفية في دراسة الظّاهرة النّحويّة وتعليلها، وفي تحديد الحركة الإعرابية ووظيفتها الدلالية، ولا أدَّعي بأنّني حصرت أو جمعت في هذا البحث كل الأمثلة الدّالّة على أثر البنية الصّرفية للظاهرة النّحويّة، وذلك لكثرة التداخل بينهما، وهذا يعني أن هذا الأمر بحاجة إلى دراسة وبحث أوسع وأعمق، ولكنّي حاولت الوقوف على أهم الأبواب المتعلقة فيما بينهما، والمسائل المشتركة بينهما، فأمكنني تلخيص هذا الموضوع بمجموعة من النقاط، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي بيانه:

1- أنّ دراسة الظّاهرة النّحويّة بمعزلٍ عن البنية الصّرفية أمرٌ لا يتحقق، وذلك لاستناد أحدهما على الآخر، وأنّ الأبواب النّحويّة لا تستقلُّ وحدها عن التّصريف.
2- أنّ البنية الصّرفية لعبت دوراً بارزاً في تحديد بعض الوظائف النّحويّة في التركيب كونها تمثَّل مركزاً واضحاً للظاهرة النّحويّة ووظيفتها.
3- أنّ كثيراً من إعراب بعض الكلمات التي خالفت الأصل الذي أصله العلماء، كانوا يرجعونه في أغلب الأحيان إلى التّفسير والتعليل من ناحية البنية الصّرفية، لدراسة ما ساعدهم للكشف عن التغييرات في البنية الصّرفية الجانب الصَّوتي الذي كشف حقيقة هذه العلل، وقام بتعليلها تعليلاً يقرب من روح الطبيعة اللغوية فجعلها مفسَّرة بأدلة مقنعة، وأكثر ما نجد هذا التعليل في إعراب الأسماء والأفعال التي تنتهي أواخرها بحروف المد أو التي تحتوي على حروف مدٍ، وغيرها من المسائل.
4- أنّ ما جعلهم يفسِّرون بعض المسائل بالرُّجوع إلى البنية الصّرفية، هو حزم بعض المسائل التي اعترضتهم، فحادوا بها عن القاعدة التي أصُّلوها وبحثهم عن العامل في تلك المسائل، وعن النظرية التي أطّروها، وذلك نحو: الإعراب التّقديري والمحلّي، والحذف، وغيرها، فخالفت تلك قواعدهم، فقاموا بالبحث عن اطّراد هذه القاعدة، لكي تطرد نظريتهم وقاعدتهم التي وضعوها، فرجعوا إلى تفسيرها من ناحية البنية وما حصل فيها من تغيُّر.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

(37) انظر: ابن حيَّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1998م، ج3، ص1101.

1- ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية- الكويت، د.ط، 1977م.

2- ابن جنّي، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، ط1، دار أسامة- بيروت، 1987م.

3- ابن جنّي، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت د.ط، د.ت.

4- ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، ط1، 2010م.

5- ابن حيَّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1998م.

6- ابن الخشَّاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية-دمشق، د.ط، 1972م.

7- رمضان، عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1997م.

8- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1984م.

9- السلايمة، أحمد هلال شحادة، العلة النحوية بين الاطراد والاضطراب دراسة في كتب العلل، رسالة ماجستير، جامعة آل لبيت، 2018م.

10- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت.

11- عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصَّوتي، سلسلة الدراسات اللغوية (8)، 1998م.

12- ابن عصفور، أبو الحسن، الممتع الكبير في التصريف، ط1، مكتبة لبنان، 1996م.

13- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، ط1، دار الفكر- دمشق، 1995م، ج1.

14- القراله، زيد، التوجيه الصَّوتي للإعراب التّقديري، دراسة في إعراب المنقوص والمقصور، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية.

15- القراله، زيد، حول التعليل الصَّوتي للظواهر النّحويّة، حولية مجمع اللغة العربية- ليبيا، م9، ع9، ج2، 2012م.

16- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت

17- كمال الدين، حازم، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء اللغة الحديثة، د.ط، مكتبة الآداب، د.ت.

18- ابن مالك الجياني، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، شرح الكافية الشَّافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1982م .

19- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.

20- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم- القاهرة، د.ط، 2012م.

21- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت ٧٧٨ هـ)، شرح التسهيل، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 1428هـ

22- النجار، لطيفة، دور البنية الصّرفية في وصف الظَّاهرة النّحويّة وتقعيدها، دار البشير- عمان، 1993م.

23- نزال، نبال، التّفسيرات الصَّوتية للظواهر النّحويّة، رسالة دكتوراه، اليرموك- الأردن، 2004م.

24- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت، 2001م .